

موسكو: حكومة تكنوقراط في لبنان غير واقعية

وقال بوغدانوف في بيان أن "الجانب الروسي شدد خلال اللقاء على دعمه لسيادة الجمهورية اللبنانية واستقلالها ووحدةها والاستقرار فيها، مؤكداً موقفه الثابت والمنهج الداعي إلى حل كل القضايا الحادة للأجندة الوطنية من قبل اللبنانيين بأنفسهم".

وحسب نص البيان فقد ركز الاهتمام على "رفض أي محاولات للتدخل الخارجي في الشؤون اللبنانية والتلاعب مع السيناريوهات الجيوسياسية من خلال استغلال وتأجيج الصعوبات القائمة التي يواجهها لبنان الصديق". وتتناقض تصريحات بوغدانوف بشأن رفض التدخل الخارجي مع ما أعلنه لافروف بشأن تشكيل حكومة تكنوقراط وهو مطلب رئيسي للمحتجين في لبنان. ويواجه لبنان منذ 17 أكتوبر مسيرات احتجاجية غير مسبوقه تطالب بتنحي كل الطبقة السياسية عن السلطة وتشكيل حكومة كفاءات تتولى مهمة إنقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية التي تتخطى فيها ومحاربة الفساد.

وقدم رئيس الوزراء سعد الحريري، في 29 أكتوبر، استقالته للرئيس عون، بعدما اعتبر أنه "وصل إلى طريق مسدود"، ولكن الأزمة لا تزال تراوح مكانها وسط مخاوف من إمكانية انحراف مسار الأحداث نحو منزلقات خطيرة، خاصة وأن المؤشرات توحي بأن حزب الله والتيار الوطني الحر لا يزالان يصران على تشكيل حكومة سياسية مع تطعيمها ببعض الاختصاصيين، وهذا مطلب مرفوض من الشارع وبعض القوى السياسية الرئيسية.

ويرى محللون أن ما صر عن لافروف يؤكد بأن طموحات روسيا في المنطقة لم تعد تقتصر على سوريا (التي لطالما كانت مركز نفوذ تقليدي منذ الاتحاد السوفياتي)، وأن موسكو تسعى لتوسيع رقعة نفوذها بما يشمل لبنان المزدحم أصلاً بالأحداث الإقليمية والدولية.

وقد فتح دخول روسيا المباشر في الأزمة السورية عام 2015 ونجاحها في قلب موازين القوى لصالح حليفها بشار الأسد شهيتها نحو التمدد أكثر في المنطقة، مستغلة في ذلك التخطيط الأمريكي وانحسار الدور الأوروبي.



بيروت - يفتح استمرار الأزمة الحكومية في لبنان وتواصل الاحتجاجات الشعبية التي شارفت على دخول شهرها الثاني الباب أمام المزيد من التدخلات الخارجية، وهو ما انعكسه تصريحات موسكو قد أعربت فيها بشكل واضح عن رفضها لحكومة تكنوقراط.

ويتناقض هذا المستجد مع السياسة الروسية المعهودة في لبنان، فلطالما فضلت موسكو النأي بنفسها عن الأزمات في تلك الساحة، مع الحرص في الآن ذاته على ربط علاقات صداقة مع جميع مؤثري المشهد السياسي في ذلك البلد على اختلاف توجهاتهم.

وأعلن وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، الثلاثاء تأييد بلاده لمحاولات رئيس الوزراء اللبناني المستقيل سعد الحريري، تشكيل حكومة، لكن فكرة إرساء حكومة تكنوقراط هي أمر غير واقعي.

وقال لافروف خلال منتدى السلام في باريس "بالنسبة للبنان، ندعم محاولات الحريري لتشكيل الحكومة، وحسبما أفهم، فإن الفكرة تتمحور في تشكيل حكومة تكنوقراط. اعتقد أن هذا أمر غير واقعي في لبنان".

وتقول أوساط سياسية لبنانية إن تصريح لافروف اللافت والذي نقلته وكالة "سبوتنيك" الروسية يعكس توجه موسكو للدخول بتقلها في الساحة اللبنانية، بما يعنيه ذلك من التخندق خلف وجهة سياسية معينة، من المرجح أن تكون التيار الوطني الحر وحليفه حزب الله الذي تقابل معه في ذات المحور بسوريا.

وتلقت الأوساط إلى أن الموقف الذي أعرب عنه وزير الخارجية الروسي بتماهي وموقف كلا الطرفين اللبنانيين، ما يعني خروج روسيا عن حيادها وعن موقفها المعتدل والراض للتدخل الخارجي في أزمة لبنان. واستقبلت موسكو قبل أيام مستشار رئيس الجمهورية اللبنانية أمل أبو زيد، الأمر الذي طرح حينها العديد من التساؤلات حول الأسباب الكامنة خلف اختيار الرئيس عون لموسكو كوجهة مستشاره بدل العواصم الغربية التي لطالما كان لها تأثير على الساحة اللبنانية (وخاصة باريس وواشنطن).

وصرح حينها المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف، عقب لقائه أبو زيد، بأن الهدف من بحث "الأوضاع التي تتشكل في لبنان".

إجباط مخطط لاستهداف دبلوماسيين أميركيين وإسرائيليين في الأردن

وأشارت إلى أن المحكمة وجهت للمشتبه بهما تهمة "المؤامرة بقصد القيام بأعمال إرهابية والترويج لآفكار جماعة إرهابية".

ويستهدف مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية وجماعات جهادية متشددة أخرى المملكة منذ وقت طويل ويقضي العشرات من المتشددين عقوبات السجن لفترات طويلة في الأردن حالياً.

وبعد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، وهو حليف للقوى الغربية في الشرق الأوسط لمحاربة الإسلاميين المتشددين، من أبرز زعماء المنطقة الذين حذروا من خطر تنامي الجماعات المتشددة.

وخلال السنوات القليلة الماضية، هزت بعض أحداث العنف المملكة التي تفادت إلى حد بعيد الانتفاضات والحروب الأهلية، وأنشطة الإسلاميين المتشددون التي تجتاح الشرق الأوسط منذ عام 2011. واحبط الأردن العام الماضي مخططات لتنظيم داعش اشتعل على شهن سلسلة هجمات على منشآت أمنية ومراكز للتسوق وشخصيات دينية معتدلة.

عمان - كشفت مصادر إعلامية أردنية الثلاثاء أن المخابرات بالأردن أخطبت في الآونة الأخيرة خططا لاثنتين يشتبه بهاتهما من المتشددين لشن هجمات إرهابية على دبلوماسيين أميركيين وإسرائيليين وكذلك قوات أميركية في قاعدة عسكرية بجنوب البلاد.

ويأتي هذا الكشف بالتزامن مع ذكرى مرور خمسة وعشرون عاماً على توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية المعروفة بوادي عربة. وتكررت صحيفة الرأي الحكومية أن المشتبه بهما خططا للهجوم على أهدافها بالأسلحة النارية أو الطعن أو الدهس باستخدام سيارات وأنهما سيتملان أمام محكمة أمن الدولة.

وقالت الصحيفة "عقد المتهمان العزم في إحدى جلسائهما خلال العام الماضي على تنفيذ عمليات عسكرية تستهدف العاملين في السفارتين الأميركية والإسرائيلية في الأردن بالإضافة إلى استهداف الجنود الأميركيين المتواجدين بإحدى القواعد العسكرية في منطقة الجفر".

إسرائيل تفعل سياسة الاغتيالات في غزة باستهداف قيادات الجهاد الإسلامي

الإسرائيليون يصنفون أبو العطا أخطر شخصية بعد نصرالله وسليمانى



إسرائيل تعتبره رجل إيران الأول في القطاع

وقال "لن يكون لهذه العملية تأثير على صاروخية ما أدى حينها إلى مقتل 4 إسرائيليون.

ويصف الإسرائيليون أبو العطا بـرجل إيران الأول في قطاع غزة، وأنه ثالث أخطر شخصية على أمن إسرائيل بعد الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصرالله، وقائد فيلق القدس الجناح الخارجي للحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانى.

وسبق أن تعرض القيادي الفلسطيني لثلاث محاولات اغتيال كان آخرها، في العام 2014، حينما تم استهداف منزله. ويعتقد محللون أن الخطوة الإسرائيلية تحمل أكثر من دلالة فهي من جهة تعكس وجود قرار باغتيال من تعتبرهم رجالات إيران في القطاع، ومن جهة ثانية تحاول حكومة بنيامين نتنياهو إسكات المعارضة الإسرائيلية التي تتجهها بالتقاوس في وضع حد لهجمات الفصائل خاصة على المستوطنات الملاصقة للشريط الحدودي مع القطاع، مع الأخذ في الاعتبار عدم الذهاب بعيداً في مواجهة شاملة.

وقال "لن يكون لهذه العملية تأثير على صاروخية ما أدى حينها إلى مقتل 4 إسرائيليون.

ويصف الإسرائيليون أبو العطا بـرجل إيران الأول في قطاع غزة، وأنه ثالث أخطر شخصية على أمن إسرائيل بعد الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصرالله، وقائد فيلق القدس الجناح الخارجي للحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانى.

وسبق أن تعرض القيادي الفلسطيني لثلاث محاولات اغتيال كان آخرها، في العام 2014، حينما تم استهداف منزله. ويعتقد محللون أن الخطوة الإسرائيلية تحمل أكثر من دلالة فهي من جهة تعكس وجود قرار باغتيال من تعتبرهم رجالات إيران في القطاع، ومن جهة ثانية تحاول حكومة بنيامين نتنياهو إسكات المعارضة الإسرائيلية التي تتجهها بالتقاوس في وضع حد لهجمات الفصائل خاصة على المستوطنات الملاصقة للشريط الحدودي مع القطاع، مع الأخذ في الاعتبار عدم الذهاب بعيداً في مواجهة شاملة.

الجهاد الإسلامي حركة سنية لكنها مقربة من إيران، وتنسب إليها معظم العمليات التي طالت إسرائيل الفترة الماضية

وفي تعليق على عملية الاغتيال قال زعيم حزب "أزرق أبيض" بيني غانتس، المكلف بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، إن اغتيال القيادي في حركة الجهاد "قرار صائب". وأضاف غانتس في شريط متلفز، نشره على شبكات التواصل "إن المستوى السياسي مطالب أحياناً باتخاذ القرارات الصعبة مع الأخذ بعين الاعتبار الثمن الذي قد يترتب عن هذه القرارات، وكان القرار الذي تم اتخاذه اللبيلة الماضية صائباً وتمت إحاطتي علماً به مسبقاً".

واعتبر أن التطورات الحالية، لن تؤثر على جهود تشكيل الحكومة، ومن بين أهم الضربات الصاروخية التي نسب لأبو العطا الوقوف خلفها، تلك التي استهدفت مدينة أشدود (جنوب) في سبتمبر الماضي خلال مهرجان انتخابي شارك فيه نتنياهو مما اضطر إلى إجلائه.

وتقول الصحافاة الإسرائيلية إن أبو العطا الذي انضم إلى صفوف حركة الجهاد، عام 1990، وتدرج في العمل التنظيمي "حتى أصبح قائدا للمنطقة الشمالية" كان طرفاً رئيسياً في القصف الصاروخي الذي أطلق من القطاع باتجاه الجنوب الإسرائيلي في مايو

قطاع غزة يواجه مجدداً تصعيداً خطيراً مع إسرائيل قد يؤدي إلى مواجهة شاملة على خلفية اغتيال القيادي الميداني البارز لحركة الجهاد الإسلامي بهاء أبو العطا، وإن كان كثيرون يتشككون في إمكانية خروج الأمور عن السيطرة، لجهة عدم رغبة حكومة بنيامين نتنياهو كما حركة حماس في هكذا سيناريو.

غزة - أعادت إسرائيل تفعيل سياسة الاغتيالات في قطاع غزة، باستهداف بهاء أبو العطا، القيادي البارز في سرايا القدس، الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي، والذي اتهمه تل أبيب بأنه أحد أبرز رجالات إيران داخل الحركة.

واستهدف الجيش الإسرائيلي فجر الثلاثاء منزل القيادي أبو عطا (41 عاماً) في منطقة الشجاعية في شرق مدينة غزة، مما أدى إلى مقتله وزوجته أسماء أبو العطا (39 عاماً)، تلاه تصعيد أدى إلى سقوط قتيلين آخرين و25 جريحاً من الجانب الفلسطيني.

وهذه المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل باستهداف قيادات كبرى للفصائل، منذ العملية العسكرية على قطاع غزة في العام 2014 التي أطلق عليها "الجرف الصامد". وتزامنت حادثة اغتيال أبو العطا الذي يلقب بابوسليم، مع قصف صاروخي لمنزل عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد أكرم العجوري في حي المزة قرب المعامة السورية دمشق ما أدى إلى مقتل أحد أبنائه، وجرح آخر.

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا" عن مصدر عسكري قوله "في تمام الساعة 4:14 من فجر الثلاثاء (...) قامت طائرات حربية إسرائيلية من فوق الجليل المحتل بإطلاق ثلاثة صواريخ باتجاه مدينة دمشق". وأشارت إلى أن صاروخين "أصابا منزل القيادي في حركة الجهاد الفلسطيني أكرم العجوري في حي المزة الغربية".

ويأتي التصعيد الإسرائيلي ضد حركة الجهاد الإسلامي بعد اتهامات للحركة الفلسطينية بشن هجمات صاروخية متتالية على التجمعات الاستيطانية في الجنوب، وكان آخرها في الأسبوع الماضي.

وحركة الجهاد الإسلامي هي حركة سنية لكنها مقربة جداً من إيران، وتنسب إليها معظم العمليات الصاروخية التي طالت إسرائيل في السنوات الأخيرة، وسط اعتقاد سائد بأن تلك الهجمات التي يتصاعد نسقتها مع وجود استحقاقات إسرائيلية تتم بإيعاز من طهران، لإرباك الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

ويبنى هذا الاعتقاد على توقيعات الهجمات الفلسطينية والتي عادة ما تتزامن مع تصعيد أميركي على إيران، وقد حدث أن تسببت تلك الهجمات في خلافات بين الجهاد وحركة حماس التي تسيطر على القطاع وتميل إلى التهدة مع إسرائيل بما يضمن لها الحصول على تنازلات من قبيل ضمان تدفق الأموال القطرية.

ويتعرض رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو منذ أشهر لانتقادات لأذعة من طرف خصومه في الداخل بشأن طريقة تعامله مع

القضاء الأوروبي يلزم بوسم منتجات المستوطنات الإسرائيلية

القُدس - قضت محكمة العدل الأوروبية الثلاثاء بوجوب أن تضع إسرائيل وسما يوضح مصدر المواد الغذائية التي يتم إنتاجها في المستوطنات، لتجنب تضليل المستهلكين.

وفيما أشادت السلطة الفلسطينية بالقرار رفضته إسرائيل بشدة. وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية إنه "يمثل أداة في الحملة السياسية ضد إسرائيل، وهدف الحكم الوحيد هو اعتماد معيار كيل بيكياين ضدها".

ويأتي القرار بعد أن طلبت المحكمة الفرنسية العليا توضيحاً بشأن قوانين وضع المصنقات على السلع القادمة

من الضفة الغربية عليها اسم القدس الشرقية التي يعتبرها المجتمع الدولي أراض فلسطينية محتلة، إضافة إلى هضبة الجولان التي احتلتها إسرائيل في عام 1967.

وقالت المحكمة في بيان لدى إعلان القرار "يجب أن تحمل المواد الغذائية التي مصدرها الأراضي التي تحتلها دولة إسرائيل، علامة واضحة على المنطقة الأصلية التي جاءت منها، إضافة إلى توضيح ما إذا كانت هذه السلع الغذائية قادمة من مستوطنة إسرائيلية تقع في تلك المنطقة".

وفي 2016 نشرت فرنسا إرشادات تقضي بوضع ملصقات على منتجات

المستوطنات الإسرائيلية القادمة في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان، تحدد بدقة مصدرها، إلا أن منظمة اليهود الأوروبيين وشركة بساغو للنبيذ الكوشر قدما طعناً في القرار إلى مجلس الدولة الفرنسي الذي أحال المسألة على القضاء الأوروبي.

وأوضحت محكمة العدل أن وضع وسم على المنتجات بقول إنها من "دولة إسرائيل" بينما هي في الحقيقة من "أرض تحتلها دولة إسرائيل (...)" بوصفها قوة محتلة بموجب تعريف القانون الإنساني الدولي.

وأكدت أن لوائح الاتحاد الأوروبي للعام 2011 حول وضع ملصقات توضح